

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٤٣ (الاستئناف ١)
الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد حاج عمر
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

زيارة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/416)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

00-43608A

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوبوياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناني لكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة، وبالتالي على إتاحة الفرصة لنا لعرض آراء اليابان بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لبعثة مجلس الأمن التي زارت بلداناً أفريقية لتقييم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثلما يتضح من التقرير الشامل عن الاجتماعات التي عقدها مع رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي، فضلا عن عدة زعماء للفصائل، فإن أعضاء البعثة بذلوا جهودا دؤوبة من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام.

إن تجاربنا الأخيرة في سيراليون قد تلقي بظلال قاتمة على مستقبل العمل الذي قد يضطلع به مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يجب ألا نسمح للتجارب التي مررنا بها في سيراليون بأن تردعنا عن حل الصراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٨ نيسان/أبريل يوفر أساسا هاما لمستقبل الجهود الرامية إلى صنع السلام، رغم أن الحوادث التي وقعت لاحقا بين قوات رواندا وأوغندا دللت على هشاشة الاتفاق. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطالب رواندا وأوغندا بالانسحاب من كيسانغاني، دفعا للاتفاق المبرم بينهما. والاعتداءات التي حصلت مؤخرا بين قواتهما تشكل انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يمكن تحمُّلها.

ولقد علَّمتنا التجارب التي عشناها في عمليات حفظ السلم السابقة أن احترام وقف إطلاق النار يجب التأكد منه قبل نشر قوة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، تؤيد اليابان تمام التأييد توصية البعثة بأن يحصل الأمين العام من الأطراف في اتفاق لوساكا على التزامها الخطي بالحفاظ على وقف إطلاق النار ودعم نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن الاجتماع الخاص الذي ستعقده اللجنة السياسية المنشأة عملا باتفاق لوساكا في نيويورك الشهر المقبل سيكون فرصة مناسبة للحصول على هذا الالتزام.

ويحدوني أمل صادق في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي للميسِّر، السير كيتوميلي ماسيري، في الجهود التي يبذلها من أجل دخول الأحزاب الكونغولية في حوار وطني. والأهم من ذلك أنه يحتاج إلى دعم مالي قوي. ولم يتم التعهد حتى الآن سوى بتقديم نصف المبالغ التي يتطلبها للقيام بأنشطته المقررة، ونود أن نطلب من الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها من أجل المساعدة على توفير النقص الحاصل في الأموال. وحكومة اليابان، من جهتها، قدمت مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة في الأنشطة الميسرة التي يضطلع بها السير كيتوميلي ماسيري. وعلمنا مؤخرا أنه واجه بعض الصعوبات في سحب هذه الأموال. ويحدونا الأمل في أن يعمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة على حل هذه المسألة بطريقة مرضية للطرفين.

واليابان تؤيد الاقتراح بإجراء حوار فيما بين أبناء الكونغو في كيسانغاني، ونأمل في أن تبدأ الاستعدادات لإجراء الحوار حسبما قرره الميسِّر. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح على الميسِّر أن ينظر في عقد عدة اجتماعات للحوار على الصعيد الإقليمي بغرض تعزيز العملية الديمقراطية على

مستوى القاعدة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الحوار فيما بين أبناء الكونغو في كيسانغاني.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز على الإنجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى تشجيع.الأطراف المعنية على تنفيذ الخطوات المتفق عليها بطريقة منظمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة المفتوحة اليوم لاستعراض تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت القيادة القديرة للسفير ريتشارد هولبروك.

والتقرير الذي قدمته البعثة لدى إكمال رحلتها البارزة إلى المنطقة يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، وعلى التدابير التي يتعين أن تتخذها الأطراف في الصراع والمجتمع الدولي بغية كفالة النجاح في الجهود التي نبذلها جماعيا من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعتقد باكستان أن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار هو وثيقة شاملة، وأن تنفيذه بإخلاص على أيدي جميع المعنيين يمكن أن يكفل إحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وباكستان تؤيد أيضا مشاركة مجلس الأمن النشطة في جهود حفظ السلام، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار، بغية تيسير وضع حد مبكر للصراع الذي طال أمده.

وأحد الشروط التي تسبق نشر حفَظَة السلام في المرحلة الثانية، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير من هذا العام، هو ”احترام وتنفيذ الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار“، وتهيئة بيئة آمنة. ونشعر بالاطمئنان إزاء الالتزام الذي أظهره الرئيس كابيلا وغيره لبعثة الأمم المتحدة بأنهم سييسرون الانتشار المبكر لحفَظَة السلام.

ولئن كان من الضروري لجميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحرك بسرعة نحو إجراء حوار لتعزيز السلام، فإننا نحث جميع المعنيين على كفالة تنفيذ اتفاق لوساكا عن طريق تيسير وضع حد لتدفق الأسلحة من الخارج ونزع سلاح جميع أفراد المجموعات المسلحة. ويجب على جميع الأطراف في الصراع أن توفر أيضا الحماية لحقوق الإنسان، وأن تحترم القانون الإنساني الدولي. ومن الضروري إحراز تقدم في هذه المجالات بغية كفالة نجاح عملية السلام.

إن مجلس الأمن، بالقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، قد أعطى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية شاقة، وبالتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، خولت البعثة بمهام صعبة مثلما هو الحال في بعثة سيراليون. وتشمل هذه المهام حماية مرافق المقر المشترك للأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة وتجهيزاتهما ومعداتهما؛ وضمان الأمن وحرية التحرك لموظفيها؛ وحماية المدنيين الذين يحدق بهم خطر العنف الجسدي. وهذه المهام ليست بالمهام اليسيرة. فالبعثة ينبغي أن تجهز تجهيزا مناسبا للوفاء بهذه المهام.

وتدعو الحاجة إلى تركيز اهتمامنا على التخطيط الفعال وعلى نشر حفظة السلام. ونود أن نؤكد على ضرورة وجود تصور عملي للعملية ولتشكيل القوة على نحو يمكنها من دعم تنفيذ ولاية البعثة. وينبغي أن يكون المكون الأمني للبعثة مجهزا بما يكفي حتى يصبح مصدر قوة للبعثة. ويجب إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لأوجه النقص

المتعلقة بالتخطيط لوزع حفظة السلام في سيراليون، حتى لا تتكرر هذه المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما نوافق على أن الثقة أساسية لنجاح أي بعثة لحفظ السلام، فليس هناك طريق مختصر للتحضير الفعال. وكما يقولون فإن الوقاية خير من العلاج.

وكما أوضحنا للمجلس في مناسبة سابقة، فقد خصصت باكستان كتيبة لنشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لتقاليدنا السابقة المتمثلة في تقديم دعم لا يتزعزع لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا سنبذل كل ما في وسعنا للإسهام في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويود الأفراد التابعون لنا في الميدان أن يشهدوا نجاح البعثة حتى يمكنهم أن يفخروا بإسهامهم في نصرة قضية السلم.

وفي الختام أود أن أكرر تأكيد التزامنا بتحقيق التقدم والرخاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن قارة أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): على مر الأسابيع القلائل الماضية، نشرت وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم أنباء سلبية عن أن الأمم المتحدة أرسلت بعثة غير مجهزة تجهيزا كافيا إلى سيراليون. ويتمثل أحد الأنباء الإيجابية عن الحالة في أفريقيا في زيارة بعثة مجلس الأمن لتقصي الحقائق في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة بحثا عن حل قد يساعد على تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ويود وفدي أن يشيد بمجلس الأمن للقيام بهذه الزيارة الهامة، ونأمل أن تؤدي هذه الزيارة إلى إشاعة فهم داخل المجلس يؤدي في نهاية المطاف إلى نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في البلد في وقت مبكر.

ولعل أكثر الأنباء مبعثا للسرور هو التوقيع على اتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يفتح هذا الاتفاق الطريق أمام الأمم المتحدة لنشر حفظة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أي عائق.

وما زالت جنوب أفريقيا ملتزمة بتسوية الصراع في منطقتنا. وبالاشتراك مع الشركاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، شارك بلدنا في المفاوضات التي جرت وراء الكواليس لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أدت إلى اتفاق لوساكا للسلام. ومع بدء الأمم المتحدة في الإعداد لإرسال قوات لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عرضت جنوب أفريقيا الاشتراك في دعم البعثة. ويسرنا أن إدارة عمليات حفظ السلام تشترك الآن مع حكومتنا في التوصل إلى سبل تمكن بلدي من الإسهام في البعثة على نحو يحقق الفائدة.

وينبغي أن نكون واقعيين إزاء ما يمكن أن تحققه المرحلة الثانية من البعثة. فالمهمة الرئيسية للبعثة ستكون هي غرس مزيد من الثقة التي تمس الحاجة إليها في عملية السلام عن طريق رصد وقف إطلاق النار واستحداث خطط للمرحلة الثالثة من مراحل حفظ السلام. وينبغي أن يتضمن هذا التخطيط إعداد إطار واقعي وجدول زمني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. ولا يمكن للسعي من أجل تحقيق السلام الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ينجح ما دامت الجماعات المسلحة موجودة في كل مكان.

إلا أن إرسال القوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ما هو إلا خطوة أولى على طريق تحقيق السلام

في تلك الأرض التي يسودها الاضطراب. والحقيقة المرة هي أن الأمم المتحدة قد لا يكون بوسعها في نهاية المطاف أن تعبئ الحجم المثالي لقوة حفظ السلام التي قد يحتاجها فعلا بلد كبير في حجم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا يرى وفدي، أن الإسهام في تحقيق السلام الذي يأتي عن طريق تسوية سياسية حقيقية يمكن التوصل إليها بالحوار بين الأطراف الكونغولية سيكون عاملا حاسما في خلق الاستقرار في ذلك البلد. وقد قدمت جنوب أفريقيا المساعدة للسير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، الذي يقوم بتنسيق الحوار بين الأطراف الكونغولية. ونحن نحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا، ونشكر الذين فعلوا ذلك من قبل.

والأمر الآن متروك لإرادتنا الجماعية لكي تعبئ الموارد السياسية والمادية اللازمة لنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه السرعة، على النحو المأذون به في قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠). وقد أعربت أطراف الصراع ذاتها مرارا لبعثة مجلس الأمن الزائرة عن أن نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية له أهمية حيوية لإدامة وقف إطلاق النار. ونرى أن النشر السريع سيبعث الأمل أيضا لدى شعب الكونغو الذي ترك تحت رحمة جلاديه.

وتوافق جنوب أفريقيا على الملاحظة الواردة في التقرير والقائلة بأن الخبرات السلبية التي واجهتها الأمم المتحدة في سيراليون لا يجب السماح لها بأن تصرف جهودنا في الكونغو عن مسارها. وفي حين أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن حقيقة النكسات التي عانينا منها في سيراليون، فإن بإمكاننا أن نتسلح بالدروس القيمة المستفادة منها. فقد أكدت سيراليون الدروس المستفادة من البوسنة وغيرها من الأماكن من حيث أهمية إرسال قواتنا وهي مزودة بولاية مناسبة تضع في الاعتبار الأحوال الفعلية في منطقة الوزع. ومن المهم أيضا تزويد قوات الأمم المتحدة بالموارد المناسبة للاضطلاع بولايتها. وإذا ما نُفذت هذه الأشياء جميعا، فستكون لدينا فرصة واقعية لضمان نجاح البعثة على الأجل الطويل.

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يتخلى عن شعب الكونغو في سعيه من أجل تحقيق السلام الدائم. ولا يمكن للمجتمع الدولي، في ذات الوقت، إلا أن يسلم بمسؤولية شعب الكونغو ذاته عن إرساء أسس السلام الذي تمس الحاجة إليه في بلده.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل بوتسوانا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواليف (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيدي أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أعرب عن امتناننا لأعضاء بعثة مجلس الأمن التي زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا على تقريرهم الوافي. ونحن مقتنعون بأن مثل هذه الزيارات التي يقوم بها أعضاء المجلس ذات أهمية فائقة للعمل الذي يقوم به هذا الجهاز وأنها يمكن أن تسهم إسهاما هائلا في تعزيز عملية السلام عندما تتم في الوقت المناسب، وبأهداف واضحة، كما كان هو حال الزيارة التي تمت لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعترف تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن وقف إطلاق النار الذي وافقت عليه بشكل طوعي أطراف الصراع في ذلك البلد لا يزال ساريا بشكل عام. وهذه أنباء سارة بالنسبة لنا. وقد أبلغنا أيضا بأنه بالإضافة إلى إبرام اتفاق بشأن وضع القوات، تعهد رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية شخصيا بكفالة

تعاون حكومته مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونا تاما.

والفقرة ٧٠ من التقرير تنص في جزء منها على ما يلي:

"أما ضرورة إنشاء قوة متخصصة لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه، حسبما يقضي به القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، فلا تحتاج للبرهان. فكل رئيس من الرؤساء الخمسة الذين استشيروا بشأن هذه البعثة دعا صراحة إلى النشر السريع متوجسا من تعذر استمرار وقف إطلاق النار بدونه. إن يأس الشعب الكونغولي، الذي لا يسع البعثة في الغالب إلا أن تتصور مدى معاناته، يتطلب بلا شك ردا دوليا". (S/2000/416)

وجمهورية بوتسوانا تتفق كل الاتفاق على هذا التحليل الدقيق. وقد حثثنا المجلس من قبل على أن ينظر في نشر تلك القوة بسرعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى إذا لم تكن الظروف مواتية تماما لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن أطراف الصراع بذلت جهدا كافيا تستحق عليه مساعدة المجتمع الدولي. وبمطالبتنا المستمرة للأطراف بالتمسك بالتزاماتها دون أي وجود فعال ميدانيا لحفظ السلام، نخاطر بالسماح لعملية السلام المحفوفة بالمخاطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتفكيك. ولذلك نحث المجلس بقوة على تلبية نداء الزعماء الإقليميين بنشر حفظة السلم بسرعة.

إننا ندرك أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة وصعبة. وهذا يبرر تبريرا تاما اعتقادنا بأن وجود حفظة سلام يخطو خطى بعيدة نحو تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف. وعلى هذا النحو، نود أن نحث أخوتنا في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بوعودهم بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأكثر أهمية أن يكفلوا سلامة وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة.

ونود أن نوجه نداء رسميا إلى أطراف الحوار بين الطوائف الكونغولية لتستعمل المساعي الحميدة للوسيط، السير كيتوميلي ماسيري لرسم الطريق المثمر لمستقبلها. والمسؤولية تقع على عاتق كل واحد منها لكفالة النتيجة المثمرة لحوارها. ونود أن نكرر هنا مرة أخرى أن الوسيط لا يمكنه أن ينجز أكثر مما يكون الكونغوليون أنفسهم على استعداد لإنجازه. وما من شك في أن السير كيتوميلي لا تحركه سوى الرغبة في مساعدة الكونغوليين في تحقيق التنمية التي يرغبون في تحقيقها لبلدهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داكا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع المكرس للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أثني على مجلس الأمن لإيفاده بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الاجتماعات التي عقدها أعضاء البعثة مع القيادة والعناصر الفاعلة الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلك التي عقدوها مع زعماء البلدان المجاورة عززت، كما نأمل، تفهم مجلس الأمن وتقديره للحالة على الطبيعة.

والتقرير الذي قدمه إلى المجلس السفير ريتشارد هولبروك ممثل الولايات المتحدة، الذي رأس البعثة، يثير فينا الأمل والتشجيع. ومن الواضح من التقرير أن جميع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار مستعدون لاحترام التزاماتهم نحو التنفيذ التام لعملية السلام. ونحن نلاحظ في هذا الشأن حماسة الموقعين لتنفيذ عملية لوساكا.

إن التوقيع مؤخرا على اتفاق وضع القوات والتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الخاصة بفك اشتباك القوات يوفران لمجلس الأمن الفرصة لنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة كاملة وفورية. ومن المهم أن يجري القيام بها دون مزيد من التأخير لتجنب حدوث أي فراغ.

وفيما يتعلق بالحوار بين الطوائف الكونغولية، يود وفدي أن يؤكد ضرورة توفير الدعم المالي والسوقي اللازم بسرعة للسير كيتوميلي ماسيري، الوسيط المحايد، لتمكينه من أداء مهمته الهامة في عملية السلام. وإن عقد الحوار بين الطوائف الكونغولية لا غنى عنه للتنفيذ الناجح لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرض لقدر كبير من المعاناة. ومن الضروري أن يستجيب المجتمع الدولي بسرعة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكين الناس في ذلك البلد من أن يحيوا حياة طبيعية. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة يمكن أن يكون البداية في تحقيق ذلك الهدف. والآن هو وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل سوازيلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد مملكة سوازيلند، بأن أعرب عن تهانئي لكم بمناسبة توليكم رئاسة هذا الجهاز الهام في شهر أيار/مايو، وبأن أشكركم لعقد هذا الاجتماع للمجلس للنظر في التقرير الخاص عن زيارة بعثة مجلس الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن شكرنا أيضا للسفير هولبروك لعرضه تقرير البعثة هذا الصباح ولقيادته القديرة للبعثة خلال زيارتها لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

قبل أكثر من أربعة أشهر بقليل، انعقد مجلس الأمن، تحت رئاسة الولايات المتحدة، للنظر في المسألة المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حظي ذلك الاجتماع بحضور ومشاركة رؤساء دول من المنطقة. وخلال ذلك الاجتماع أوضح رؤساء الدول أن عملية لوساكا للسلام وصلت إلى مرحلة توقف، وأن هناك ضرورة ملحة لدعمها من أجل تحقيق هدفها النهائي. وزيارة تقصي الحقائق الأخيرة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة ليست إلا وفاء بالرغبة التي أعرب عنها زعماء المنطقة في كانون الثاني/يناير بضرورة قيام المجتمع الدولي بعمل عاجل لتحقيق سلام دائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن الزيارة تقدم الدليل على أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية قد عانى بما فيه الكفاية وأن المجتمع الدولي يجب أن يعمل الآن. والمزيد من التقاعس لن يكون من شأنه سوى التسبب في تفاقم الحالة. ووفدي، إذ يضع هذا الشعور بالقلق موضع الاعتبار، يرحب بزيارة بعثة مجلس الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويعتبرها تعبيرا واضحا عن التزام مجلس الأمن بتعزيز عملية السلام فيها.

ونرحب بجهود البعثة لمواءمة العلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة في كينشاسا، حسبما يدل على ذلك التوقيع على اتفاق مركز القوات في ٤ أيار/مايو. ونحن مقتنعون بأن الاتفاق سيكون حاسما لضمان فعالية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوف يصبح بالغ الأهمية في وزع المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يُعد نجاحها معلما رئيسيا في عملية السلام.

ويشعر وفدي بالقلق لمعرفة أن الحوار بين الكونغوليين، وهو عنصر حيوي وحاسم في عملية السلام، تكتنفه الصعوبات، بما في ذلك الافتقار إلى الأموال والدعم السوقي. ونضم صوتنا إلى أصوات الذين تكلموا قبلنا لتشجيع من تعهدوا بدفع أموال لدعم جهود الميسر، السير كتوميل ماسيري، وتوفير تلك الأموال دون مزيد من الإبطاء. ونوافق تماما على ملاحظة البعثة ومفادها أن المناقشات المرجأة بشأن مكان الحوار يجب ألا تتسبب في تأخير المحادثات التي ينبغي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن.

ويتصدى التقرير كذلك للظروف الأخيرة المتصلة بحفظ السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى، مع التركيز بخاصة على مأساة سيراليون، بشأن انتشار حفَظَة السلام قبل أن تشتد حدة الصراع. ويدعم وفدي بالكامل توصيات البعثة التي تفيد بأن التطورات الجارية في سيراليون يجب ألا تستخدم كمقياس معياري لنشر قوات من هذا النوع في المستقبل في القارة وأنه يتعين النظر إلى الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس وقائعه الموضوعية. لذلك، نحبذ الرأي الذي يفيد بأنه ينبغي للأمين العام أن يلتمس، في إطار القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، تأكيدات موثوقة من أطراف الصراع من أجل ضمان أمن وحرية الموظفين التابعين للأمم المتحدة وغيرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بريتو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره مرة أخرى لإتاحة الفرصة له للإعراب عن آرائه بشأن تطور الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، ويجدر التنويه ببعثته القيِّمة التي أوفدت مؤخرا إلى كينشاسا ولوساكا، ونرحب بالتوصيات المتضمنة في تقريرها ونؤيدها. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تؤدي توصيات البعثة إلى إحراز تقدم فعال على أرض الواقع. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن الأطراف لم تظهر بعد الالتزام الضروري بتنفيذ التزاماتها على النحو الأوفى، ولا نستطيع أن نتجنب الشعور بأن بعض القضايا التي يتعين علينا التصدي لها هنا اليوم قد تمت معالجتها من قبل، دون إحراز تقدم ذي شأن على أرض الواقع.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويرحب الاتحاد بالتطورات التي حدثت مؤخرا، ومما هو جدير بالملاحظة خطة كمبالا لفصل القوات ومؤتمر القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر. بيد أن من الضروري توفر إرادة سياسية قوية والتزام الأطراف التزاما لا لبس فيه بضمان التنفيذ السلمي. وتدل الأحداث التي وقعت مؤخرا في كيسانغاني على هشاشة وقف إطلاق النار في الوقت الحاضر. ولذلك يتعين على هذا المجلس أن يبقي الضغط الدبلوماسي والسياسي على الأطراف المعتدية لكي تمتثل لالتزاماتها التي وافقت عليها، وأن يستفيد بالنجاح المتصل بالبيان الذي وافقت عليه بعثة مجلس الأمن مع الأطراف على أرض الواقع.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده لمواصلة دعم اللجنة العسكرية المشتركة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزع مرحلتها الثانية بسرعة، شريطة أن تقدم الأطراف الضمانات الضرورية لها لتنفيذ ولايتها بفعالية. وأشير في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي قد قدم بالفعل مبلغ ١,٢ مليون يورو لدعم اللجنة العسكرية المشتركة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد قلقه العميق إزاء الاستغلال غير الشرعي الجاري حاليا للموارد الطبيعية، وبخاصة المعادن انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب باقتراح الأمين العام بتشكيل فريق خبراء على النحو المذكور في قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠).

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الشديد للحوار بين الكونغوليين، بصفته عنصرا رئيسيا في استعادة حكم القانون والديمقراطية والسيادة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل في أن يكون الحوار بين الكونغوليين شفافا تماما، وتمثيليا وخاليا من كافة التدخلات الخارجية. ونؤيد تأييدا تاما العمل الذي يقوم بتنفيذه الرئيس السابق السير كتوميل ماسيري وننظر في دراسة طرق أخرى لمساعدته في تنفيذ مهمته الصعبة.

نحن جميعا على دراية بعدد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة في جوهر الصراع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وتعقيدها. ولكي يتسنى إحراز تقدم، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل اتباع نهج حقيقي متكامل متسق باستخدام مختلف أنواع الأدوات الملائمة للظروف السائدة. وتحقيقا لهذه الغاية، واصل مبعوث الاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى عمله مع الأطراف، ومع الوسطاء الآخرين والأمم المتحدة لضمان فعالية وكفاءة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وفي ظل هذا الضوء، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الملائم مواصلة النظر في فكرة عقد مؤتمر معني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، تنظمه منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وينبغي أن تبدأ أعماله التحضيرية في أسرع وقت ممكن حالما يتم تنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق لوساكا.

وسوف يعمل الاتحاد الأوروبي مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع اللجنة العسكرية المشتركة، ومع الأطراف في اتفاق لوساكا، ومع مانحين آخرين، والأمم المتحدة والبنك الدولي والبلدان الأفريقية المهتمة بشأن الخيارات والحلول الممكنة من أجل نزع سلاح القوات المشتركة في الصراع المسلح وتسريحها وإعادة إدماجها، بما في ذلك القوات غير القانونية. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما أيضا بمواصلة العمل في إطار الاتحاد الأوروبي والفريق العامل التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع تدفق الأسلحة إلى أماكن الصراع في منطقة البحيرات الكبرى.

والاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا بتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم واتخاذ تدابير محددة للمناطق المتضررة بالصراع إلى أبعد حد.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشارك جمهورية تنزانيا المتحدة في الترحيب بالتقرير الذي عرضه السفير هولبروك عن الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الزيارة بالنسبة لنا تعبيرا عن عزم مجلس الأمن

الواضح على إحداث تغيير حقيقي نحو الأحسن في أماني وآمال شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل السلام والاستقرار والتنمية.

ويدل التقرير على أن البعثة نجحت في طرائق ثلاث. أولا، برزت الأهمية المتواصلة لاتفاق لوساكا للسلام باعتباره الإطار الوحيد القابل للتطبيق إحلالا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثانيا، أكدت أن نشر الأمم المتحدة لمراقبين عسكريين يتصف بالإلحاح، حسبما تنص عليه أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠). وأخيرا، وعلى الرغم من حصول بعض النكسات، فقد تأكد من جديد التزام جميع الأطراف، دون استثناء باتفاق لوساكا وبالقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).

هذه الإنجازات لم تكن يسيرة تحققت في أسبوع. والذين تساءلوا عما إذا كانت الزيارة ضرورية بالفعل لا شك أنهم سيشعرون بالارتياح إزاء الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا البعثة. وخلاصة القول إن نشر المرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك.

ويلاحظ تقرير البعثة بحق أن الأحداث الجارية في سيراليون تلقي بظلالها على البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فهو يلاحظ أمرا صحيحا لا يسعنا أن نغض الطرف عنه ألا وهو أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها خصائص فريدة في نوعها، وأن عملية حفظ السلام يجب أن تقيم بما تستحقه. وخلافا لسيراليون، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس فيها فوداي سنكوه. فجميع الأطراف المتحاربة أيدت وجود الأمم المتحدة بل وحضت عليه. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نحزم أمرنا، حتى في سيراليون، للقضاء على أمثال السيد سنكوه ومتمرديه الذين ينتهكون إرادة شعب سيراليون وأفريقيا والمجتمع الدولي، وتبعا لذلك فإن ما يبرز التأييد الواسع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو حاجة المنطقة إلى عمل سريع ومصمم لضمان تنفيذ اتفاق لوساكا. ومما لا شك فيه أن البعثة قد لاحظت بعض الجوانب الهشة. ولكن لا نرى، ولا يجب أن نرى أن هذه الجوانب تقوض أهمية الاتفاق. وكان لا بد أن نتوقع نكسات منذ البداية. إن التحدي هو الاستمرار في حض الأطراف على السير في طريق السلام والأمن من أجل شعوب وبلدان المنطقة التي قطعت تلك الأطراف التزاما نحوها.

وفي هذا السياق نلاحظ إعادة تأكيد الأطراف لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونرحب بذلك. وعليه لا بد للأمم المتحدة من أن تسرع في مساهمتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن لقاء البعثة الزائرة مع مجموعات تمثل المجتمع المدني الكونغولي والمجموعات الدينية الكونغولية والأحزاب السياسية الكونغولية يبرر تأييد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية للوزع السريع للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. وإن البعثة التي أرسلت إلى كاننغا والمؤلفة من السفير أنجابا، ممثل ناميبيا والسفير فان والصم، ممثل هولندا، والسفير غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، والتي "قد سرها جدا ما لقيته من ترحيب حار لدى استقبالها من جانب المواطنين ورغبتهم الواضحة في إحلال السلام" لهي تعبير بليغ عما يعلقه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من آمال على الأمم المتحدة.

كانت البعثة على حق في قلقها من القتال الذي نشب في كيسانغاني مؤخرا. ونعرب عن ترحيبنا بأن الفرصة أتيحت لكي تثير البعثة شواغلها مع رئيس رواندا الرئيس كاغامي ورئيس أوغندا موسفيني وتتمكن من التوسط لإبرام اتفاق بينهما على وقف القتال. ونرحب أيضا باتفاق الرئيسين على استحداث تدابير رامية إلى البدء في انسحاب

تدريجي وفقا لخطة ٨ نيسان/أبريل للفصل بين القوات. ونتيجة لاجتماع قمة للمتابعة عقده الرئيسان كاغامي وموسفيني، واستضافه رئيس جمهوريتي، فخامة السيد بنيامين مكابا، في موانزا بشمال تترانيا، يوم ١٤ أيار/مايو، صرنا الآن أكثر تفاؤلا حتى من ذي قبل بشأن التزام الرئيسين بخطة الفصل بين القوات. ومن نافلة القول إن نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو بصفة عاجلة يتسم بأهمية حاسمة.

لن نسأم المناداة باستمرار الدعم المقدم من مكتب الجهة الميسرة واستدامته. والجهد النبيل الذي بذله الرئيس السير كيتومايل ماسيري لا يجوز أن يفشل بسبب الافتقار إلى الدعم أو المساعدة. وعلى نفس المنوال، نحث الشعب الكونغولي على احتضان جهوده لصالح الكياسة والسلام لأبنائه ولبلده.

ولا يسع وفدنا أن يخفي قلقه العميق بشأن ادعاءات ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق الكونغو. والاعتراف فيما يبدو بحادث دفن عدد من الأشخاص - نساء في الواقع - أحياء هو في حد ذاته مروع على أقل تقدير. والمفزع حقا أن لا أحد يشك في أن الحادث وقع بالفعل، فوقوعه ينظر إليه بمثابة حقيقة واقعة. ويقتصر التراع على عدد القتلى. والقول بأنه "لا يتعلق إلا بثلاث نساء" وأن "الجانب الآخر فعل ذلك أيضا" اعتراف لا يمكن لهذه الهيئة أن تتغاضى عنه. فلا بد أن ندينه ونحن نواصل المطالبة بإجراء تحقيق شامل وتحديد المسؤولية النهائية. ولقد دأبنا على المطالبة بألا يمر الإفلات من العقاب دون حساب. ويجب أن يصاحب غضبنا من الاعتداء على المدنيين الأبرياء العزل، ولا سيما النساء والأطفال، قدر مكافئ من الإجراءات الحازمة.

ويمكن أن يتفاعل اتفاق لوساكا للسلام والعملية التي بدأتها الأمم المتحدة بموجب قرار المجلس ١٢٩١ (٢٠٠٠) على نحو فعال. ومن المآسي أن يدخل في روع سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية أن المجتمع الدولي قد سئم المحافظة على السلام و لم يعد يمكنهم الاعتماد عليه وقت الحاجة. لقد بدأت عملية مشروعة لإقرار السلام. وإذا أريد لهذا المجلس وللأمم المتحدة أن تستمر أهميتهما لأفريقيا، فلا مناص من العناية باحتياجات سكان سيراليون وأنغولا، وفي هذه الحالة بالذات جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أقل تقدير.

يلوح على الأفق بصيص من الأمل. ونحث مجلس الأمن على ترجمة هذه الآمال إلى أفعال ملموسة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود على غرار جميع من سبقني من الزملاء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وتوقيت جلسة اليوم، التي تعقب مباشرة إصدار تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، لا يمكن أن يكون أفضل من هذا، وتعتبر زمبابوي الإعراب عن رأيها في مسألة من الأهمية كالمسألة المعروضة على المجلس شرفا لها.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب من جديد عن المشاعر التي أعرب عنها الرئيس روبرت موغابي خلال اجتماعه مع فريق مجلس الأمن في هراري يوم ٦ أيار/مايو. إذ أبلغ الرئيس موغابي فريق المجلس أن اللحظة الراهنة مواتية لكي تنشر الأمم المتحدة أفراد حفظ السلام منعا لأي مزيد من تدهور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لما

يقوله الرئيس موغابي، يجب ألا يكون نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو مرهونا بإحراز التقدم في الحوار بين الفئات الكونغولية أو عدم إحرازه، لأن الصراع ما زال يحتل المكانة الأولى في أذهان الناس.

وإلى جانب الارتباط بموقف الأمم المتحدة بشأن قضية الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عرض الرئيس موغابي أيضا أن تمدد زمبابوي تعاونها الكامل ليشمل أي فريق من الخبراء يشكله مجلس الأمن في مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية الواقعة تحت سيطرته.

وعلى جانب الأحداث المؤسفة، حدث أنه عندما كانت بعثة مجلس الأمن تزور جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام متمردو الجبهة المتحدة الثورية من أتباع العريف فوداي سنكوه بانتهاك صارخ لوقف إطلاق النار في سيراليون وفي هذه العملية أعادوا إشعال مزاعم المتشائمين تجاه أفريقيا بأن أفريقيا قضية خاسرة وبأنه لا يمكن إنقاذ هذه القارة. وهرع بعض ما يطلق عليهم خبراء الشؤون الأفريقية بحماس إلى وسائط الإعلام لتذكير العالم الغربي عرض الصومال و ''أعراض مرض مقديشو'' وكأن الحروب الأهلية في أفريقيا تختلف نوعا ما عن الحروب في المناطق الأخرى وتكون أكثر تعقيدا. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن هذا التصور تؤيده التجربة وكان الانطباع الذي حصلت عليه من قراءة خلاصات صحف نيويورك الشعبية هو ''دع أفريقيا تنجرف في بحرها المملوء بالبؤس وفقدان الأمل، فهذا لا يهمنا''.

ومن المحزن أن وسائط الإعلام، التي كان ينبغي أن تؤدي دورا هاما جدا في إيقاظ ضمير المجتمع الدولي واسترعاء انتباهه إلى الشعوب المحتاجة، قامت بلباقة بالمساعدة على تقوية التصور الخاطئ بأن أفريقيا قارة أسيرة في دوامة تنازلية لا سبيل إلى الخروج منها. وبالرغم من هذه الدعاية التي تشنها وسائط الإعلام عن الأحداث في أفريقيا، يسر وفدي أن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تذكر بوضوح أن المسؤولية عن المحافظة على السلام والأمن تبقى في يد مجلس الأمن وليس في يد وسائط الإعلام. وقد نشأت هذه المادة من حقيقة أن المجتمع الدولي غير مستعد، بعد مشاهدته حربين عالميتين، إلى الهبوط مرة أخرى إلى هذا العمق من الخسارة البشرية والإبادة الجماعية والمحارق. وانسجاما مع هذا الدور ظلت الأمم المتحدة على مر سنين تحاول التدخل في جميع مناطق الصراع التي تتجاوز بوضوح قدرة الأطراف الداخلة فيه على حله. والهدف من ذلك هو إنقاذ الأرواح.

ودعوني أن أسجل ملاحظة مفادها أن بعض المناطق أوفر حظا من غيرها في تاريخها وجغرافيتها. لقد شهدت قارتي أفريقيا حالات فشل للأمم المتحدة تزيد عما شهدته أية قارة أخرى. ولا يزال بعضنا تنتابه ذكريات حية لمناسبات وجدت الأمم المتحدة فيها من الأسهل أن تنسحب من أفريقيا في وقت حاجتها بدلا من أن تقرر وتجهز بعثة كان يمكن أن تنقذ هذا اليوم بالنسبة إلينا جميعا. وفي مزيد من المناسبات وجدت الأمم المتحدة أعذارا للانسحاب رغم غليان الأوضاع الأفريقية. وحتى في الحالات التي أدخلت فيها ترتيبات دون إقليمية لاحتواء حالات استباق لمساعدات مجلس الأمن، وقفت الأمم المتحدة عن بعد. وينبغي ألا يسمح لفرص السلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هيأتها المبادرات الإقليمية، من خلال اتفاق لومي واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، بأن تنحل.

في العام الماضي، تم ازدراء الالتماسات المتكررة من القادة الأفارقة لإصدار ولاية متينة لحفظ السلام في سيراليون بموجب الفصل السابع من الميثاق، وفي الإدراك المتأخر أصبح من الواضح أن الجهود نصف المخلصة تقوض بجدية موثوقية

الأمم المتحدة وتشكك في التزامها بالمحافظة على السلام لا سيما في أفريقيا. ولقد أظهرت قضية سيراليون أن جميع العمليات الناجحة للأمم المتحدة تعتمد على ولايات واضحة لا لبس فيها توفر أيضا الموارد اللازمة لدعم البعثة.

إن رؤساء الدول الأطراف في اتفاق لوساكا خاطبوا مجلس الأمن تحت رئاسة ريتشارد هولبروك ممثل الولايات المتحدة خلال ''شهر أفريقيا'' في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وأكدوا التزامهم غير المذبذب باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومضت الآن نصف سنة منذ اجتماع رؤساء الدول في نيويورك ولكن لم يتم حتى الآن تنفيذ وزع بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا سبب لقلق المدنيين الذين يعانون في مناطق الصراع في جمهورية الكونغو. والتقرير المعروض علينا بمثابة تأكيد لالتزام المتحاربين بعملية السلام. وهكذا فإننا نحث مجلس الأمن على أن ينشر فورا مراقبين لبعثة الكونغو يستطيعون أن يحددوا الأطراف التي تنتهك وقف إطلاق النار ويتحققوا منهم، بما يمكن مجلس الأمن من فرض عقوبات باهظة على من يميلون إلى اتباع الخيار العسكري.

وبخلاف الصومال حيث واجهت الأمم المتحدة دولة منهارة بلا حكومة مسؤولة عن سلوكها الكريه من الناحية الأخلاقية، لدينا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ست دول أعضاء في الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن لدى الأمم المتحدة الوسائل والطرق التي تحيط بها السلوك المتمرد من قبل دولها الأعضاء. وأن القوات المتحالفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استعداد للانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفاء لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ونأمل أن يلتزم الموقعون الآخرون على اتفاق لوساكا بطريقة مماثلة. وزيادة على ذلك، يناشد وفدي مجلس الأمن أن ينشر بعثة للحفاظ على السلام بولاية جريئة بموجب الفصل السابع من الميثاق تكمل المرحلة الثانية من البعثة.

لقد علمنا التاريخ أن أي إجراء للإنفاذ يتطلب وزع قوة تكون كاسحة بالقدر الكافي، في العدد والقدرة، لإرغام الأطراف المتحاربة على قبول الشروط الموضوعة في أي اتفاق للسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتين ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن منذ آخر جلسة علنية، فإنني أود أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي، في الرئاسة. كما نود أن نهنئ سلفكم السفير فاولر على العمل الذي أحسن أداءه، ونبعث بنفس التقدير لجميع الأعضاء الموجودين حول هذه الطاولة على استمرار الجهد في البحث عن السلام والأمن في العالم. ولا يمكننا أن نعبر إلا عن رغبة قوية في رؤيتكم، سيدي الرئيس، وأنتم تضاعفون جهدكم لتجنب مفاجآت مثل المفاجآت التي قابلناها من قبل.

إن حكومة رواندا ممتنة للغاية لمجلس الأمن على البعثة التي يرأسها السفير القدير جدا هولبروك. وكان من دواعي سروري أن أرحب بالوفد في كيغالي، وأن أعضاءه على حق عندما يقولون إننا أجرينا مناقشات صريحة. وما نسوا أن يقولوه هو أننا كنا أحيانا صرحاء بصورة قاسية لتأكيد أن ذكر الحقيقة ينبغي أن يتخطى الخطب التي كثيرا ما نسمعها من الذين يحاولون إخفاءها ليشعروا بالسعادة.

لقد طلب مني الرئيس كاغامي أن أشكر جميع أعضاء البعثة مراعيا أنه تمكن من المشاركة وتقديم مقترحات ملموسة أدت إلى حل الحوادث المأساوية التي يؤسف لها

والتي لم نبدأها نحن في كيسنغاني. و لم تكن لدى أي منا النية المتعمدة للإضرار بالمدنيين المحليين في المقام الأول، كما لم تكن ذلك نية حكومتنا على الإطلاق.

ولا تزال رواندا ملتزمة باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونحن نؤمن بأنه الإطار الساري الوحيد لتحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. والإشارة إلى الحوادث في كيسنغاني كانتهاك متعمد من جانب بعض أطراف اتفاق لوساكا أمر خاطئ تماما ولا يجوز استخدامه كوسيلة تأخير أخرى من بعض الأطراف لإبطاء الزخم. فنحن بحاجة إلى نهوج تقدميه عملية بقدر أكبر مثل تلك التي اقترحها الرئيس كاغامي ووافق عليها الرئيس موسفيني وبعثة مجلس الأمن. وإنني سعيد لتزويد أعضاء المجلس بنسخة من أحدث بيان مشترك بشأن نزع سلاح كيسنغاني، وهذا البيان يمكن توزيعه، بناء على تعليمات من حكومتي، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن في أقرب وقت مناسب للأعضاء.

ولن يتأتى لنا تحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ما دمنا نركز نظرنا على جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. بل نحتاج إلى النظر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كجزء من منطقة تمر بأزمة، والتصدي للأسباب الأساسية للأزمة والقيام بذلك فرديا وجماعيا. ولذا فإننا ما زلنا نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ما لم يتم نزع سلاح القوات المسلحة الشريرة، وتسريحها، وتجريدها من الطابع العسكري، وإعادة تأهيلها وإدماجها في مجتمعاتها. وقد ظللنا نسمع إشاعات تدعونا إلى الاعتقاد بأن بعض البلدان قد تقوم بالتخطيط لضم مواطنينا إليها. إننا نقدّر لها حُسن ضيافتها، ولكن لا أحد منها يحب مواطنينا أكثر منا. وتدل التجربة على أن الذين أعيدوا بالفعل إلى بلدهم، وأعيد تأهيلهم وإدماجهم سعداء بأن عادوا إلى ديارهم، وما أجمل العودة إلى الدار. وقد أتيحت لهم الفرصة ليقولوا إن القتل عمل خاطئ ويجب أن يعاقب عليه. وإذا أخذتموهم إلى بلدانكم سيفقدون إلى الأبد هذه الفرصة للتوبة والتصالح مع مجتمعهم. ويجب على الذين يحاولون أخذهم أن يفكروا في ذلك. ويتحتم علينا أن نجد حلا لمشكلة هذه الجماعات المسلحة.

ونوافق على أن التجريد من السلاح والتسريح يمكن أن يتم بصورة سلمية وطوعية. ولكن هناك حاجة ماسة إلى أن تتعاون تلك القوات ومساندوها من أجل أن يتم هذا بصورة سلمية وطوعية. وإلا فإنه سيكون مجرد تناقض. ولا تزال تجربة مخيمات اللاجئين في ما كان حينذاك شرق زائير حية في ذاكرتنا: إذ فشل المجتمع الدولي باسم القيام بعملية مثالية وسلمية وطوعية. وينبغي أن نتعلم من ذلك، ومن نجاح إعادة أكثر من مليوني لاجئ كانوا يكلفون المجتمع الدولي آنذاك أكثر من مليون دولار يوميا.

وإن تسريح وإعادة أعضاء إنتراهاوامي، والقوات الرواندية السابقة وغيرها من القوات المماثلة تمثل شرطا أساسيا لعودة السلام والأمن بصورة ناجحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وعندما يجري النظر بجدية في هذا الموضوع، وبروح اتفاق لوساكا، حينئذ يمكن للحوار بين الكونغوليين أن يكون عاملا في إحلال السلام والأمن على نحو عام ودائم في داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وعبر حدودها. وإن القانون والنظام ضروريان للحوار السياسي. والحوار السياسي نفسه يأتي باحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطن. ولذلك ينبغي نشر بعثة الأمم المتحدة دون مزيد من اللغط. ومن ثم فإننا نرى بقوة أنه ينبغي دعم الرئيس السير كيتوميلي ماسيري سياسيا وماليا.

إن السلام ليس هدية باتجاه واحد. عندما يكون لديك سلام تعطيه لأسرتك وجيرانك وأمتك ولكل العالم. وهو يُعاد إليك، وتستمر الدورة. والسيادة هدية باتجاهين أيضا. إنك لا تستطيع أن تستصرخ من أجل حماية سيادتك

الوطنية بينما تهاجم جيرانك. ولا تستطيع أن تحل المسائل بترديدك نفس النغمة القديمة كل الوقت: وإنما باستخدام خيالك وإبداعك؛ وتؤلف أغان تعبر عن مزاج الوقت الراهن وتحافظ على استمرار الزخم خلال كل ذلك. وهذا ما نحتاج إليه اليوم في سعينا إلى السلام والأمن في العالم. وهو واجب الأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية، وواجبنا نحن بوصفنا الأعضاء الذين ندعم منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بعبارة واحدة جميع المتكلمين الذين وجهوا إليَّ كلمات طيبة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.